

بحثاً عن ملاذ الهن

العراقيون في خطر بين مطرقة النزاع
وسندان الفرار

الدروس المستفادة من أزمة الأنبار قبيل
كارثة الموصل

يوليو/ تموز 2016



المجلس النرويجي
للاجئين

NRC



تصوير: المجلس النرويجي للاجئين / كارل شكمبري

في الصورة أعلاه: يشكل الأطفال، النساء وكبار السن الغالبية العظمى من سكان مخيمات النازحين في عامرية الفلوجة

التطلع والتخطيط المسبق للموصل

تمثل الأزمة في الفلوجة (وفي الأنبار عمومًا) اختبارًا للحكومة العراقية والمجتمع الدولي. إذ تحتاج كلتاهما سويًا إلى تنفيذ تدابير الإعداد للحد من التحديات المعنية بالحماية التي يواجهها المدنيون، وإرشادهم نحو السلامة، وضمان مستوى ملائم من المساعدات خلال رحلتهم ونزوحهم على حد سواء، وذلك قبل انطلاق العمليات العسكرية المرتقبة في الموصل.

وفي الوقت الذي يدير العالم اهتمامه نحو الأحداث في العراق، نحن اليوم أمام فرصة للاستثمار في إعداد وتخطيط قوي على مستوى المساعدات الإنسانية، ولتوفير الحماية اللازمة والضرورية للمجتمع العراقي، وكذلك لضمان وجود المكونات الأساسية لمستقبل مستقر وسلمي في العراق.

التحديات الميدانية في الاستجابة الأخيرة لأزمة الفلوجة

بالإضافة إلى التحديات المعنية بالحماية التي يواجهها المدنيون الفارون من النزاع وأعمال العنف، كافحت كل من وكالات الإغاثة والسلطات العراقية في تلبية احتياجات المدنيين. إذ منذ انطلاق العمليات العسكرية في الفلوجة، يكافح المجتمع الإنساني في توفير الموارد الكافية من الجهات المانحة والوصول الآمن والمستقر إلى مخيمات النازحين في الأنبار فضلاً عن التعزيز الكافي لتلبية احتياجات أكثر من 62,000 نازح عراقي في المدينة والمناطق المجاورة. ويبقى النداء الحالي من أجل العراق ممولاً بنسبة 38 في المئة فقط، وذلك على الرغم من الاحتياجات الكبيرة والأرقام الهائلة المعنية بالنزوح.

ولم يستطع المدنيون النازحون القاطنون في المخيمات والمجتمعات المضيفة في الأنبار الحصول على كميات كافية ذات نوعية مقبولة من الأغذية والمياه الصالحة للشرب والمأوى والمستلزمات الطبية وخدمات الحماية مثل الدعم النفسي الاجتماعي وحماية الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يوجد نقص ملحوظ في المراحيض وانعدام استخدام أولي بالنسبة للنساء كالفصل بين الجنسين. وتكمن التحديات الأساسية التي تعاني منها وكالات الإغاثة في الإجراءات البيروقراطية الطويلة واللازمة لأداء مهامها، والتحديات الأمنية المستمرة في محافظة الأنبار، فضلاً عن التمويل المحدود من الجهات المانحة والصعوبات العامة في دعم عدد كبير من النازحين الذين يصلون في فترة زمنية قصيرة.

الموجز التنفيذي

خلال شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران 2016، فر نحو 85,000 شخص¹ من مواقع في مدينة الفلوجة وحولها، وذلك إثر عمليات قادتها القوات العسكرية العراقية لإعادة الاستيلاء على هذه المناطق من تنظيم الدولة الإسلامية². وإن معظم هؤلاء المدنيين يعيشون الآن في مخيمات مؤقتة وعشوائية في عامرية الفلوجة ومدينة الحبانية السياحية والخلدية وفي مجتمعات مضيقة في أنحاء أخرى من محافظة الأنبار، كما يوجد عدد ضئيل من هؤلاء النازحين في محافظة بغداد. وقد شملت رحلتهم الشاقة بحثاً عن الأمان عدداً كبيراً من العوائل في التنقل ومخاطر الحماية، بما في ذلك التهديد على حياتهم.

غير أن الأحداث الأخيرة في الأنبار والتداعيات الإنسانية على المدنيين الناجمة عنها ستتضاءل أمام التحديات المعنية بالحصول على الأمان والحماية التي سوف يتعرضون لها عندما تبدأ العمليات العسكرية المرتقبة في الموصل، حيث يتوقع فرار عشرة أضعاف المدنيين الذين فروا من الفلوجة.

ونجد أنفسنا الآن أمام فرصة للتعلم من الدروس المستفادة من الأنبار بهدف الحد من المخاطر التي سيواجهها المدنيون فضلاً عن الإعداد قبل أزمة الموصل.



في الصورة أعلاه: أسر نازحة حديثاً من الرثار وصلت لتوها إلى مخيم كيلو ١٨ حيث تقوم منظمة المجلس الترويحي للاجئين بتقديم استجابة فورية من خلال توزيع طرود المواد التموينية للحالات الطارئة.

تصوير: المجلس الترويحي للاجئين / دريد سعدي

الحرمان من الوصول إلى الأمان

تشير الأحداث الأخيرة في الفلوجة إلى الاتجاه المتفاجم في النزوح في العراق منذ أوائل عام 2015. إذ أن العمليات العسكرية مثل تلك التي شنت في الرمادي وهيت في محافظة الأنبار خلال ديسمبر/كانون الأول 2015 ومارس/آذار 2015، فضلاً عن تكريت في محافظة صلاح الدين في عام 2015، خلفت مئات الآلاف من المدنيين العراقيين الذين يكافحون في الوصول إلى بر الأمان والحصول على المساعدات الإنسانية. وقد واجه المدنيون مختلف التحديات في محاولتهم الحصول على مستوى نسبي من الأمان.

من تنظيم الدولة الإسلامية أو غيره من الجماعات المسلحة. وحتى عندما يتمكن المدنيون من الفرار من هذه المخاطر أجمع، يواجهون حينئذ عوائق لاحقة لحرية تنقلهم وللحصول على الأمان والمساعدات، مثل التحديات التي يهرون بها عند نقاط التفتيش وإجراءات الفرز.

وباعتبار الاتجاهات والمخاطر التي شهدناها حديثاً في محافظة الأنبار وتداعياتها المترتبة عنها على نطاق واسع، فإن جميع الأطراف المسؤولة أضحيت أمام فرصة حقيقية لتطبيق ما تعلمته والحد من هذه المخاطر قبل العمليات المرتقبة في الموصل.

أولاً، فإن تنظيم الدولة الإسلامية وأحياناً جهات فاعلة مسلحة أخرى، منعوا الأفراد من المغادرة. وهم يقومون بذلك عبر تهديد المدنيين وقتل الذين يحاولون الفرار ومصادرة الوثائق والمضايقة وغيرها من الطرق. ونتيجة لذلك، يواجه المدنيون ظروف رهيبية بما في ذلك أعمال العنف المستمرة ونقص في المياه والأغذية. وقد اضطر بعض من سكان الفلوجة تناول التمر وشرب المياه غير الآمنة من الآبار الزراعية أو النهر من أجل البقاء على قيد الحياة.

ثانياً، لم يستطع المدنيون الوصول إلى طرق آمنة بعيدة عن النزاع وأعمال العنف. أما أولئك الذين استطاعوا الفرار، فهم غالباً ما يواجهون المزيد من التهديدات على حياتهم وهم على طريقهم إلى الأمان النسبي في الوقت الذي تبقى الطرق مليئة بأجهزة التفجير المرتجلة كما توضع لدوريات

التوصيات

يجب على جميع أطراف النزاع:

أن توقف فوراً جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
ويجب على الحكومة العراقية التحقيق في الادعاءات الموثوق بها لهذه الانتهاكات واتخاذ الإجراءات المناسبة؛

أن توقف فوراً أي إجراءات تمنع المدنيين من الفرار إلى بر الأمان، تماشياً مع التزاماتها وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

يجب على الحكومة العراقية على وجه الخصوص، بما في ذلك الهياكل الوطنية والإقليمية والمحلية:

أن تتخذ إجراءات معينة لضمان حرية تنقل المدنيين، وذلك تماشياً مع التزاماتها وفقاً للتشريعات الوطنية، فضلاً عن تسهيل حصول المدنيين على الحماية والمساعدة دون تمييز؛

أن تتجنب التواصل مع السكان المدنيين بأي طرق آمنة موجودة حيث أنها تعاني من تحديات أمنية مستمرة مثل الألغام أو الجماعات المسلحة. وفي الحالات التي يتوقع أن يلجأ المدنيون إلى طرق معينة تؤدي إلى الأمان، يجب إبدأً التواصل مع المدنيين من جهة وتأمين الطرق وحمايتهم من جهة أخرى؛

أن تنظر في طلب نشر فريق رصد من الأمم المتحدة في المناطق التي يواجه فيها المدنيون تهديدات حادة على حمايتهم، مثل مناطق الانتظار للفرز والمناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

يجب على المجتمع الدولي، والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص:

أن يتخذ خطوات فورية لضمان احترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني ولضمان أن تكون جميع الأطراف مسؤولة عن الانتهاكات، وذلك بهدف مكافحة الإفلات من العقاب والمساعدة في ردع انتهاكات مستقبلية؛

أن ينشر فريق رصد من الأمم المتحدة يتمتع بما يكفي من الموارد لدعم الحكومة العراقية في جهودها المبذولة في حماية المدنيين، ولضمان عمل فريق رصد الأمم المتحدة القائمة حالياً في العمل عن كثب مع المجتمع المدني والنساء والشباب والقادة الدينيين على حماية المدنيين في العراق؛

أن يضمن التمويل الإنساني المطلوب والموارد اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية والأمن والحماية إلى النازحين جراء العمليات العسكرية.

يجب على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية:

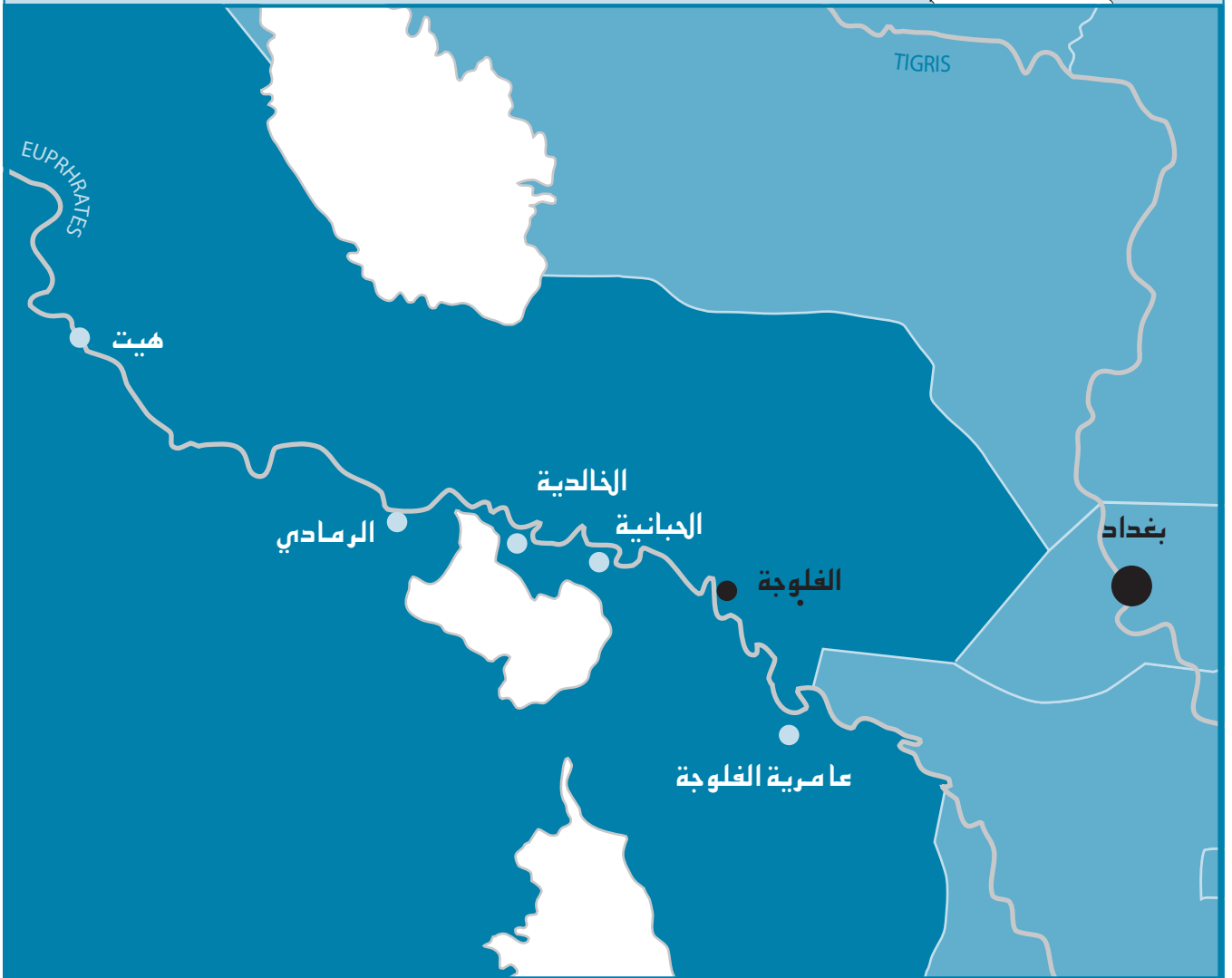
أن تعزز استعداديتها من خلال تدابير الإعداد المسبق لمخزونات حالات الطوارئ والنظر في زيادة الطواقم وبناء قدرة الموارد قبل انطلاق عمليات الموصل؛

أن تعزز إلى حد كبير كل من البرامج والرصد والتبليغ وجهود الدعوة المعنية بالحماية ودعم المنظمات الإنسانية المحلية على حذو حذوها؛

وأن تعزز، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، قدرتها بالتنسيق بين الأطراف المعنية لضمان تجاوز تفادي التضارب والعمل على ضمان حماية المدنيين وأمان العاملين الإنسانيين.



Section of upper map outside Iraq and its border © Wikimedia user MapMaster
CC BY-SA 4.0 (altered from original, no endorsement implied)





AKHTAMAR
CLASSIC
SLIM SIZE
FILTER CIGARETTES
MANUFACTURED
UNDER AUTHORITY
OF TRADEMARK OWNER
FILTER CIGARETTES
50 x 200 = 10000

MRC
EXTRA FILTER
LIMITED EDITION
BLENDED IN SWITZERLAND

المصادر

- 1 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 22 يونيو/حزيران 2016
- 2 سجل المجلس النرويجي للاجئين 62,000 فرد وصلوا إلى مخيمات النازحين، وذلك وفقًا لتسجيل أولي عند توزيع عدادات الأغذية والمياه المعنوية بحالات الطوارئ على أرباب الأسر المعيشية. وتقدر الجهات الفاعلة الأخرى، مثل وكالات الأمم المتحدة، وصول العدد إلى ما بين 80,000 و90,000.
(الجزيرة بالغة الإنجليزية 'UN: Up to 90,000 civilians inside ISIL-held Fallujah', 8 يونيو/حزيران 2016
الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.com/news/2016/06/90000-civilians-fallujah-160608163552169.html>